قضية للمناقشة:

نحو إطار أخلاقي للتعامل مع الإنترنت

الأستاذ الدكتور

خلف محمد البحيري

أستاذ أصول التربية – كلية التربية بسوهاج

جامعة جنوب الوادي

الثقافة والتنمية | العدد السادس | يناير ٢٠٠٣

قضية للمناقشة:

نحو إطار أخلاقي للتعامل مع الإنترنت

الأستاذ الدكتور/ خلف محمد البحيري

بدأ استخدام الورق والطباعة لنقل المعلومات وتخزينها، منذ فترة دامت عدة قرون، أصبح بها نقل المعلومات وتبادلها عملية تعتمد على حجم ومساحات الصفحات، والقدرة على اختزال المعلومات وتنظيمها.. وعلى طريق هذه المسيرة اكتظت دواوين الحكومة ومكاتب المؤسسات العلمية والتعليمية بآلاف الكتب والمخطوطات، وكانت سبباً في القضاء على حياة من يعمل تحتها، دون أن يتأكد من سلامة تنظيمها وتثبيتها على أرفف المكتبات.

وعاشت الإنسانية فترة مليئة بالبطء والروتين والبيروقراطية، بفضل هذا المخلوق العجيب الطباعة الورقية، وأصبح معنى كلمة "وثيقة"، أنها قطعة من الورق طبع عليها شيء ما. وسارت البحوث العلمية تنتظر من يبلغ هذه الوثائق عبر وسائل المواصلات التي لم تنج من البطء والروتين أيضاً. وتزداد الصعوبة إذا كانت المادة المنقولة صوراً أو خرائط كبيرة الحجم، أو رسوماً وبيانات سرية.

وعن طريق الإنترنت، أو ما يسمى شبكة المعلومات العالمية، أصبح هناك ثورة في المعلومات، ثورة في سرعة نقل المعلومات، وثورة في القدرة على كتابة وتخزين آلاف الكتب والوثائق وجعلها تحت الطلب العالمين، وثورة في الاتصال بين الأفراد والجماعات، وبعد أن كان الفرد يقضي وينفق الكثير من وقته وماله في سبيل الاتصال بالآخرين من الأفراد والشركات عبر وسائل الاتصال قبل الإنترنت، أصبح اليوم يجري هذا الاتصال وهو جالس على مكتبه الخاص في المنزل وفي العمل وفي الشارع، وأصبح بحق جميع الناس على خط ساخن ومشترك عبر العالم.

ومـــع ظهـــور هذه الطفرة في إنتاج المعلومات والمعلوماتية، ظهرت طفـــرة فـــي إدارة المعلومات، وحفظها، واستخدامها، وتطويعها؛ لصالح المجـــتمعات وأصـــبحت هذه الطفرة سمة العصر في شتى مجالات الحياة الاقتصـــادية والاجـــتماعية والعلمية والتعليمية والزراعية والطبية .. إلى غيـــر ذلك. وأصبح التمايز بين الدول اليوم تبعاً لمستوى التطور في علم المعلومات والبرمجيات، ووسائل التوصيل السريع للمعلومات.

ولكـــن .. ما أهم ملامح ثورة الإنترنت – أسطورة القرن العشرين. هي بكل بساطة سرعة توصيل المعلومات والاتصال، حيث ترسل الوثائق الإلكـــترونية كميات من المعلومات لا يمكن أن تقوم الأوراق بعملها مهما كانت، من حيث الفهرسة والقدرة على الاسترجاع والاستعراض السريع أو الـــبطيء حسب سرعة المتلقي، ومن حيث التنوع: حيث يعرض الإنترنت المقـــالات والأشعار والقصص والمعلومات المتخصصة والمعاجم ونتائج الأبحاث مشفوعة بصورة من هذه الأبحاث، وأصحابها.

و قـــد يظن القارئ ألاً حاجة للأوراق من الآن، والحقيقة أنه لا يزال للكـــتاب أو المجلة مزايا كثيرة بالمقارنة بنظيراته الإلكترونية. فلكي تقرأ وثيقـــة إلكـــترونية تحتاج إلى أداة معلوماتية كالكمبيوتر، بينما الكتاب قد يكون صغير الحجم وخفيف الوزن ورخيص الثمن. لكن ذلك لن يقلل من شـــعبية هذه الوسائط الإلكترونية، والقول إنه بالقدر الذي حدث مع ظهور التلفاز في سرعة نقل الصوت والصورة والتعليق، كان ما حدث مع ظهور الإنترنت في كافة مجالات الحياة. وقد تكشف لنا علوم القرن الجديد كتاباً جديداً خفيف الوزن (E. Book)، يقرأ من خلال جهاز قد لا يجاوز حجم غلاف أحد الكتب المعاصرة. وقد تظل القصة والرواية واحدة من الوثائق القليـــلة التي لن تفيد من البعث الإلكتروني للثقافة المعاصرة. حيث تتطلب متابعة القصة متابعة معظم الأحداث من البداية للنهاية. كما أنها لا تحتاج

إلى فهرسة مرجعية، برغم أن هناك محاولات لنشر القصص العالمي عبر شبكات الإنترنت بصورة موجزة.

ويسهل البث المعلوماتي العالمي (الإنترنت) عملية توزيع الوثائق الإلكترونية بأسعار رخيصة، وفي وقت يسير، حيث يبث ملايين الناس كثير من الأبحاث والتجارب والخبرات؛ كي يستفيد منها جميع البشر مجاناً أحياناً، وقد تعرض ناقصة في انتظار المقابل المادي لشراء حق النشر. فلا يعني هذا الأسلوب في النقل السريع للمعلوماتية أنه سيكون مجاناً، بل توقف الكثير من البيانات في انتظار وصول المقابل المادي، وهنا يستفيد الناشر أو المؤلف أكثر، إذ يصله المقابل بشكل مباشر بدلاً من شركات الطباعة والنشر التي تحرمه من نسبة كبيرة من عوائد النشر والتأليف. ويعفي الناشر من وسائل وأدوات النشر والتخزين ونقل الكتب وشحنها إلى غير ذلك. فالإنترنت بحق أسطورة القرن.

ومن التسهيلات التي يضيفها الإنترنت سهولة النشر للجميع على السواء دون حدود علمية أو فكرية أو حزبية أو دينية. لدرجة أصبحت معها آلاف الأفكار والوثائق التافهة تأخذ حيزاً كبيراً من طاقة الكابلات دون أن تفيد أحداً. ولكن بجانب ذلك هناك قدرة فائقة على النقل السريع للرسائل واستلام الردود في نفس الوقت بدون تكلفة تقريباً. وهنا يصبح الإنترنت وسيلة اتصال خاصة على درجة كبيرة من الدقة والأمان والسرية، ويسجل تاريخ الصراع السياسي بين الدول، استخدام الإنترنت في نقل الأفكار وتبادلها بين الآلات من الأفراد مما يؤدي إلى شحن الرأي العام بالأفكار، ثم تغيير الواقع السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي. ومن ثم يصبح الإنترنت أداة تغيير أسرع من الفضائيات المتلفزة، وأكثر خطورة، إذ أنها ليست تحت رقابة الدول أو رعايتها.

وفي ضوء هذه التسهيلات تكاد تكون هيمنة الدول على أفرادها أقل بكثير عن ذي قبل، سواء في المجال السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي، ففي المجال الاقتصادي يمكن للأفراد أو الهيئات أو الشركات أن تعرض عن خدماتها، أو منتجاتها خلال الإنترنت، وتتم عمليات الشراء عبر الإنترنت، وتضاف العوائد على حساب المستفيد دون وسيط من الحكومة أو الولاية، مما قد يؤثر على حصيلة الدولة من الضرائب التي تحتل نسبة لا بأس بها من الدخل القومي.

ولعل هذا يذكرنا بخدمات التسويق والعرض عبر الإنترنت، والتي تتيح للمستفيد فهم السلعة وتكوينها ومواصفاتها قبل الشراء، وذلك على افتراض المصداقية في الدعاية والإعلان. كما يتيح الإنترنت فرصة التنافس في السعر بين البائع والمستهلك مباشرة بدون شركات توزيع أو سمسرة؛ مما يعفي السلعة من تكلفة التسويق والدعاية. ولهذا قد يتم التسوق خلال فترة جلوس الفرد أمام شاشة الكمبيوتر، ولا يتطلب وقتاً طويلاً، حيث يتسوق المستهلك من أي سوق في العالم. فلا تتمكن الدولة من حظر بعض السلع وإتاحة السلع الأخرى. بل يصبح العالم كله سوقاً واحدة رائجة أمام المستهلك.

ومن الإسهامات الاجتماعية للإنترنت، إمكانية تكوين علاقات اجتماعية بالصوت والصورة والكلمة بين أفراد من ثقافات وأديان ولغات وأوطان مختلفة، ولا يخفى ما تسمح به هذه العلاقات من بث ثقافي وحضاري يصعب معه إمكانية الانصهار الثقافي لأبناء الثقافة الواحدة في بوتقة واحدة، وتتزايد معه احتمالات الهيمنة الثقافية أمام انبهار بعض الثقافات بالعناصر الثقافية والتكنولوجية البارزة في ثقافات أخرى. وقد يصدق هذا القول على ثقافاتنا العربية، حيث تبدو بعض علامات الانبهار بالثقافة الغربية أمام تقدمها التكنولوجي والاقتصادي الذي يخفي الانهيار

الاجتماعي الذي تعيشه هذه الثقافات والذي قد يرسل بشظاياه نحو النجاح التكنولوجي أو الاقتصادي فيعرقله أحياناً.

ومن أدلة التعويق الاجتماعي للمسيرة الاقتصادية عبر الإنترنت بكل ما يقدمه من إتاحة النشر للجميع، إمكانية نشر بيانات معارضة عن السلع أو الخدمات. حيث تسجل بعض الأدبيات أن بعض الأشخاص قد اشتروا جهازاً أو أكثر من أجهزة التكييف من شركة ما، وبعد أن تبين عدم توفر الكفاءة والطاقة في الجهاز قاموا بنشر بعض العبارات المعارضة للماركة والشركة المصدرة والمصنع المنتج، وذلك بعبارات غير لائقة، مما ينافي إتيكيت النشر الإلكتروني، وبعبارة أكثر ملاءمة، مما ينافي أخلاقيات التعامل مع الإنترنت. الأمر الذي يجعل من الضروري الاتفاق على إطار أخلاقي لحماية العمل الإلكتروني العالمي عبر الإنترنت. بكل ما يتضمنه هذا العمل من نشر ثقافي أو اقتصادي أو سياسي.

ومن خلال محاولات أحد الطلاب لإقامة علاقات مع بعض الأقران من الشباب في إحدى الدول الأجنبية، فوجئ بإرسال صورة مرعبة من الطرف الآخر مع بعض الشتائم، ناهيك عن البيانات الملفقة، والعبارات والصور الخارجة، والتي يبثها أصحابها من قبيل حرية النشر، الأمر الذي ينافي ثقافتنا العربية بكل ما تحمله من التزامات خلقية ودينية واجتماعية.

ومن أبرز الوثائق الإلكترونية في الإنترنت الإعلان الذي يمثل مكانة بارزة على المستوى العالمي، فقد أصبح الإعلان الوسيلة الفاعلة في تسويق المنتجات عبر شاشة الإنترنت، كما أصبح من التقليدي أن ترى المادة الإعلانية دائمة الظهور أثناء نقل أية وثيقة إلكترونية، ويصاحب هذا أيضاً:

١- التأثير القوي في مشاعر وانفعالات المستخدم باستخدام الكلمة والصورة والرسم.

٢- عـرض أسـاليب استخدام أجهزة حديثة، أو بعض الأفكار المرتبطة بـتوزيع سـلعة معينة لترويجها، بما يشكل الدعاية للثقافة المرتبطة بالمنتج.

٣- الابتذال في عرض السلع باستخدام العري أو الجنس الآخر أو الألفاظ الساخرة.

٤- ترويج سلع لا تتمشى مع أخلاقيات البيئة العربية الإسلامية إذ تخص طـبقة مـن الشباب المتحرر الطائش، مثل رابطة السحاقيات، وغير ذلك مما يرفضه ديننا الحنيف.

٥- التشجيع على الاستهلاك غير المرشد بالتأثير في حرية الفرد في اتخاذ قرار الشراء.

٦- تحـريك مواطـن الضعف والغريزة لدى المستخدم، من خلال المواد الـتي تبـثها بعـض الشركات والأفراد عبر الإنترنت، مثل عرض نوعيات غير مرغوبة من الأفلام السينمائية التي تنتجها هوليود.

وجميـع هـذه المظاهر وغيرها كثير؛ يؤكد ضرورة مراعاة بعض الجوانب الأخلاقية في استخدام الإنترنت، يأتي في مقدمتها متابعة الأطفال الذيـن تتاح لهم فرصة استخدامه، وعدم ترك الباب مفتوحاً بدون متابعة، أو توجيه بغية الإفادة الكاملة من هذا الصندوق السحري.

إن الـتعامل مـع الإنترنت في البيئة العربية يفجر كثيراً من القضايا الـثقافية والأخلاقية، والتي يتحتم عليها الأخذ بميثاق أخلاقي ينظم الإفادة مـن هذا الرافد الثقافي متعدد الجنسيات، ومن أبرز القضايا التي يفجرها استخدام الإنترنت في بلادنا العربية، والتي قد تقصدها الأطراف الأخرى – أو لا تقصدها:

١- الفجـوة التكـنولوجية بين الدول المتقدمة والدول النامية، حيث تعتمد الشـركات المنتجة والمعلنة، إبراز قدرتها على التجديد في الصناعة،

وزيادة تبعية الدول الأخرى لها اقتصادياً. ويبدو ذلك، من خلال فرض شروط أو تحفظات على الاستخدام، أو ربط الإفادة من المنتج برقم سري أو شفرة لحفظ حق التوزيع.

٢- الفجوة الأخلاقية بين الدول المتقدمة: شرقية أو غربية، وبين الدول العربية الإسلامية والدول النامية بوجه عام. تبدو هذه الفجوة من خلال نشر بعض المواد التي تتعارض مع الذوق العام، والتي تخدش الحياء بالصوت أو الكلمة أو الصورة، ويندرج تحت هذا البند أيضاً عدم مصداقية المادة المنشورة أحياناً.

٣- غياب الهوية الثقافية أو التزمت الثقافي أحياناً. حيث يصعب أن نلمس من خلال الإنترنت الالتزام بثقافة معينة -إلا من بعض المواد التي تنشرها الشركات العربية مثل شركة "مكتوب Maktoob"، كما إن بعض الشركات تحرص بشدة على إبراز هوية المنتج، وتحتفظ بالرسوم الشارحة للتركيب، وشفرة الاستخدام لحين الموافقة على الاستخدام الفعلي من خلال الاتصال الشخصي.

وفي ضوء العرض السابق .. لاستخدامات الإنترنت في المجالات الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، وعلاقة الدولة والأفراد، بهذه الاستخدامات، وما تتركه من بصمات على مسيرة مجتمعاتنا العربية .. يلزم الإشارة إلى بنود الميثاق الأخلاقي الدولي الواجب أن تلتزم به كافة البلدان عند الاتصال عن طريق الإنترنت: سواء أكان هذا الاتصال بالبث أو الاستقبال، ومن أهم بنود هذا الميثاق ما يلي:

١- الدقة والمصداقية عند عرض معلومات وحقائق، علمية، أو أدبية، أو اقتصادية أو في الإعلان عن بعض المنتجات والخدمات.

٢- عدم استخدام الجنس الآخر في الترغيب لبيانات معينة، أو للترغيب في الشراء لبعض السلع، والإشارة إلى أن بعض البيانات لا يستقبلها

الأطفال قبل السادسة عشرة.

٣- عرض البيانات والمعلومات بشكل يوضح المحتوى بصورة كافية، حتى يسهل اتخاذ القرار باستدعاء بيانات أكثر تفصيلاً في ضوئها.

٤- مراعاة التقاليد والعادات الاجتماعية المرغوبة في النشر الدولي للمادة المطبوعة وذلك بعدم استخدام المناظر التي تخدش الحياء.

٥- مراعاة حقوق النشر وتأمين المعلومات، ويشمل التأمين عدم دخول بعض الفيروسات أو عدم بث هذه الفيروسات بطريقة مقصودة عبر الإنترنت، مع وضع برمجيات متطورة لمحاربة هذا التصرف.

٦- وضع محددات لسرقة الأعمال العلمية والتكنولوجية مثل نظام التشفير أو الإنذار عند حدوث أخطاء.

٧- بث بعض الأفكار والاتجاهات التي تحارب الكسب غير المشروع والاستثمار غير النظيف، لبعض الشركات المتخصصة، في جوائز اليانصيب أو التجارة في الأوراق المالية.

٨- إصدار التشريعات الدولية المناسبة لحماية حقوق كل من الناشر، والمستخدم، وبما يضمن صلاحية استخدام هذا الرافد الفضائي في المنازل.

٩- دعم وتطوير شبكات المعلومات الوطنية في البلدان العربية الإسلامية؛ لتأخذ دورها في إبراز الصورة المثلى لصفحات الإنترنت، وتنتج لأبنائنا استخدام هذا الرافد بدون خوف أو توتر.

١٠- التوسع في تدريس مقررات الحاسب الآلي في مدارسنا لتضم بعض معايير وأخلاقيات استخدام الإنترنت.